دور مراكز الأبحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق

الاستاذ المساعد الدكتورة
إرواء فخري عبد اللطيف(*)

المقدمة

تعكس مراكز الابحاث ومؤسسات الفكر مقدار اهميتها ودورها في بناء الدول والمجتمعات الحديثة، كما يعكس الحاجة المتنامية اليها مع تعقيد قضايا الفكر والمعرفة وتصاعد الازمات والصراعات وتشابك المصالح، وتعدد مصادر المعلومات في عالم يتجه الى مزيد من التقارب في ظل تنامي حركة العولمة وتقدم مستوى التقانة.

هناك من يحاول التمييز في التعريف بين مراكز الفكر ومراكز الابحاث والدراسات استنادا الى الاعتقاد القائل بان مراكز الابحاث لا ترمي الى ابعد من الغايات الاكاديمية والحياد الموضوعي الصرف، اما مراكز الفكر والتفكير فانها تستهدف غايات استراتيجية محددة من خلال سعيها الى الانخراط في صنع القرار السياسي العام. ويبدوا ان هذا الراي من قبل القائل به ناجم عن اعتقاده بان مراكز الابحاث هي فقط تلك التابعة للجامعات والمؤسسات الاكاديمية لذلك سيطرت تجربة هذا النوع من المراكز عليه في اصدار هكذا حكم، ولم يطلع بعمق على تجارب المراكز الغير مرتبطة بالمؤسسات الغير اكاديمية، اذ تصبح مراكز الابحاث والدراسات هي ذاتها مراكز وخزانات للفكر والمعرفة[1].

(*)كلية اللغات، جامعة بغداد.

[1] انظر : د.خالد علوي العرداوي،تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، بلا عام ، ص٢ .

اهمية البحث : تنبع اهمية هذه الدراسة من اهمية المراكز البحثية ودورها المهم في رسم السياسات العامة وصنع القرار اذ تعد تلك المراكز معيار مهم لتطور البلد وتنميته وتحضره ، خاصة مع الاهتمام الكبير الذي لاقته تلك المراكز من قبل العديد من الدول الغربية سابقا والعربية في الوقت الحالي لادراك اهمية دورها في المساهمة في صنع القرار السياسي لما تقدمه من حلول واقتراحات للعديد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع .

مشكلة البحث :من اهم المشاكل التي تعتري دراستنا هذه الجهل وعدم معرفة ما المقصود بمراكز البحث العلمي فالاغلبية من الناس وبعضهم من الاوساط الجامعية يعتقدون ان تلك المراكز شانها شان الجامعات والكليات تعنى بالعمل الاكاديمي ، بل ان العديد من الشخصيات السياسية لا تدرك عمل تلك المراكز ولا تؤمن باهمية دورها في عملية صنع القرار .

فرضية البحث : تنطلق دراستنا من فرضية مفادها ان مراكز الابحاث والدراسات هي معيار تطور الامم وان تلك المراكز لها دورها المهم في العمل الحكومي ورسم السياسة العامة لاي بلد ، كما وان دورها لا يقل عن دور السياسيين ورجال الدولة في معالجة المشاكل التي تواجه البلد سواء الداخلية او الخارجية وانه حان الوقت لاعطاء تلك المراكز دورها الحقيقي في صنع القرار السياسي .

المبحث الاول : مراكز الابحاث ومؤسسات الفكر وتطورها التاريخي

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم مراكز الابحاث وماذا نعني بمفهوم السياسات العامة ثم نحاول الاشارة الى بداية نشوئها والتطور التاريخي الذي مرت به ، ومن ثم نتطرق الى طبيعة عملها وانواعها .

المحور الاول : مفهوم مراكز الابحاث والسياسات العامة .

ظهر توجهان عند تعريب مصطلح **think tanks** من اللغة الانكليزية التي هي لغة بيئته الاصلية التي انطلق منها (انكلترا والولايات المتحدة الامريكية) وذلك اعتمادا على طبيعة فهم مدلوله ومصدره في لغته الاصلية . لقد كان مصدر المصطلح في اللغة الانكليزية هو الحقل العسكري كون انطلاقة عمل هذه المؤسسات قد بدأت فيه حيث

تمت استعارة المصطلح الذي يطلق على الغرفة المحصنة التي تعقد فيها اجتماعات قيادات هيئة الاركان المشتركة في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون **Pentagon**) وتسمى (**Tank**) باعتبارها موقعا أمنا محصنا ضد الضربات كالدبابة (**Tank**) ومعزولا عن الخارج عزلا الكترونيا كحاسبة المعلومات التي يتم تداولها فيه باعتباره منبعا للافكار والخطط الاستراتيجية للقوات المسلحة واوامر ادارة ومتابعة العمليات العسكرية الرئيسية . فكان التوجه الاول عند التعريب على انها (دبابة الفكر) تعريبا لكلمة (**Tank**) استنادا الى ركن الوصف الصوري للمكان في اصل ومصدر المصطلح ، فيما نظر التوجه الاخر للجانب الوظيفي للكيان معربه على انه (مخزن **Tank**) تجري فيه مناقشة وصياغة الافكار الاستراتيجية ، وقد ملنا نحن في تعريبنا للمصطلح الى هذا الاتجاه[٢] .

لقد ادت مؤسسات الفكر **Think Tanks** دورا بارزا في صياغة السياسة العامة للدول المتقدمة بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص ، وقد كان لهذه المراكز دورا اساسيا في كثير من القضايا السياسية الامريكية .

وحتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك في كل الولايات المتحدة الامريكية غير عدة عشرات من هذه المراكز والمؤسسات والتي غالبا ما تركز نشاطها على توفير المشورة السياسية والعسكرية غير الحزبية . وقد كانت تلك المراكز تضم عدد كبير من الموظفين وتستهلك ميزانية كبيرة . ولكن بعد عام ١٩٧٠ حدث ما يشبه الانفجار والطفرة في عدد وحجم وطريقة عمل هذه المؤسسات في امريكا ، حيث ظهر العديد من هذه المؤسسات ولكن بحجم اصغر واصبح عملها ذات طابع حزبي والمواقف ذات الاسس والجذور الفكرية والايديولوجية . وحتى عام ١٩٤٠ كانت هذه المراكز والمؤسسات تعمل تحت عنوان معهد / مؤسسة وخلال فترة الحرب العالمية الثانية عرفت بأسم

---

[٢] انظر : د. بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير **think tanks** ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة –النموذج الامريكي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد٢ ، المجلد ٢ ، كانون الاول ٢٠٠٩ ، ص١٣٧–١٣٨ .

(صناديق الادمغة **Brains Boxes**) بعد ان شاع في الشارع وبين الجماهير مصطلح الجماجم **skulls** [٣].

لا يوجد لحد الان تعريف عام وشامل لهذه المراكز او المؤسسات ، وتكمن صعوبة ذلك الى ان معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير ، لا تعرف عن نفسها بانها **Think Tanks** في وثائق تعريف الهوية الذاتية ، وانما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (**NGO**) او منظمات غير ربحية **Nonprofit organization** ، وهذا بالذات يعد احد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الامريكي .

فقد جاء في الموسوعة المجانية المعروفة بأسم **Wikipedia -free Encyclopedia** بانها "منظمة او مؤسسة تدعي انها مركز للابحاث والدراسات، او مركز للتحليلات حول المسائل العامة المهمة [٤].

كما يعرفها هوارد ج ويارد ا **Howard J.Wiarda** (استاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا واستاذ باحث في مركز ودروولسن في واشنطن) بانها " عبارة عن مراكز للبحث والتعليم ولا تشبه الجامعات او الكليات ، كما انها لا تقدم مساقات دراسية ، بل هي مؤسسات غير ربحية، وان كانت تملك (منتجا) وهو الابحاث ، هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة ، ولها تاثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما انها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة، والدفاع والامن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها" وينتهي هوار بالقول "ان هذه المراكز هي مؤسسات بحثية هدفها الاساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة ، والتاثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس "[٥] .

---

[٣] انظر : المصدر السابق ، ص١٣٦-١٣٧ .

[4] www.wikipedia.org

[5] **Howard J. Wiarda , the new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 (march-April 2008) ,p 96 .**

اما جولد شميتز فيعرف مراكز الفكر بانها " عبارة عن مؤسسة تعنى بتوليد الافكار والبحث والتعليم والتثقيف وتسهم في صناعة السياسات ، وهي كل مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيلية فكرية ابداعية تسهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها " [٦].

ولقد جاء في الموسوعة البريطانية حول المصطلح " هي معهد او شركة او مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية ، فهي فيما يخص القضايا التابعة للحكومة تتدخل احيانا في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني ، وفيما يخص القضايا التابعة للمواضيع التجارية تتدخل في التطويرات والتجارب التكنولوجية والبضائع والمنتوجات الجديدة . تعتمد مصادر تمويلها على المنح والهبات النمطية والمشاريع الخيرية وكذلك العقود بالاضافة الى التبرعات الفردية الشخصية والعوائد من انجازها للتقارير والبحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية "[٧] .

في حين يعتبر المعهد الياباني المسمى المعهد الوطني لبحوث التقدم[٨] هذه المؤسسات مخازن التفكير كأحد اللاعبين السياسيين الرئيسيين في المجتمعات الديمقراطية التي تؤكد على التعددية والشفافية والبحوث والتقييم وصناعة القرار[٩] .

تشترك كل التعاريف المقدمة اعلاه في ان **think tanks** منظمة او مؤسسة او معهد او جماعة او مركز ، ويكون مخصصا للقيام بالابحاث والدراسات في مجالات معينة او في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة ، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة او بغية خدمة

---

[٦] انظر : علي بشار اغوان ، اثر صوامع التفكير والدراسات الامريكية في التخطيط الاستراتيجي الامريكي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤/١/١٩ ، ص٢، للمزيد انظر للموقع : www.hcrsiraq.org

[٧] راجع في هذا الشان الموسوعة البريطانية عبر الانترنيت على الموقع : www.britannica.com

[٨] المعهد الوطني لبحوث التقدم هو مؤسسة يابانية مستقلة ذات طابع شعبي انشات عام ١٩٧٤ بمبادرة من شخصيات قيادية تهتم باجراء بحوث شاملة من اجل المساهمة في حل مجموعة من التعقيدات الاجتماعية المعاصرة وقد ركزت على قضايا السياسة العامة في طائفة واسعة من المجالات للمزيد ادخل على الموقع :www.niva.go.jp.introe.02

[٩] انظر : د. بسمة خليل نامق ، مصدر سابق ، ص١٣٤

احد الاطراف الرسمية (حكومية) او غير رسمية (المجتمع بشكل عام) ، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة . وهذا ما جعل تلك المراكز احد المرتكزات الاساسية لانتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العام في الدولة ، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها ممثلة في المؤتمرات التي تعقدها او الابحاث والاصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدرها . ولم تعد مهمة مراكز التفكير تقتصر على تقديم دراسات اكاديمية تحليلية نقدية ، بل اصبحت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة ، وتقديم المشورة لصانع القرار (في الدولة او القطاع الخاص) مع اقتراح البدائل[١٠] .

اما فيما يتعلق بمفهوم السياسة العامة **Public policy** فقد تعددت التعاريف حول هذا المصطلح ، في ادبيات حقل السياسات العامة والادارة والعلوم السياسية تنوعا واسعا ، ونهتم هنا بالاشارة الى مفهوم السياسات العامة المرتبط بالمسار العملي اكثر من المسار التنظيري او الجدل الاكاديمي . وفي ضوء ذلك فأن من مفاهيم السياسات العامة ما اشار اليه بعض الباحثين في ان السياسة العامة تعني مسار عملي مقصود من قبل الحكومة او احد مؤسساتها لتقديم الحلول لقضية معينة تلاقي اهتماما عاما ، ويجب ان يتجسد هذا المسار العملي في صورة تشريع او قانون او تصريحات عامة او انظمة ولوائح تنظيمية محددة ، او قرارات واختيار البدائل . في ضوء هذا المسار العملي لمفهوم السياسات العامة ، فان السياسات العامة كبرامج حكومية هي نتاج لعمليات اتخاذ قرارات سياسية وادارية متداخلة ومعقدة ، ومن هنا فأن مصطلح السياسات العامة ارتبط بما يعرف بصنع السياسات العامة **public policy making** ، وهو الاتجاه الذي تسعى مراكز الابحاث والدراسات للتأثير فيه ، وهذا الدور للمراكز هو ما نتناوله في هذه الدراسة .

---

[١٠] انظر : د. خالد وليد محمود ، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،يناير ٢٠١٣ ، ص٥ .

من ناحية اخرى فاننا حين نتحدث عن صناع القرار ، فلا نقصد بهم القادة السياسيين فقط، وانما كبار المسؤلين والادارة العليا سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص، وكل صانع قرار في مجال عمله[١١] .

المحور الثاني : التطور التاريخي لمراكز الفكر والابحاث ..

منذ ان تم تداول مصطلح مؤسسات التفكير **think tanks** مطلع الخمسينات من القرن العشرين وحتى الان لا يزال هناك نقاش حول البدايات الاولى التي شكلت نقطة الانطلاق لهذه المؤسسات ومسار تطورها . فمنهم من يقول ان نشأة تلك المراكز في صورتها الاولى كانت في الجامعات الاوربية وتحديدا في القرن الثامن عشر ، وكانت تعرف باسم (الكراسي العلمية) ، وكان اول نشأة لما يعرف بـــ (كراسي الدراسات الشرقية) في بولونيا وفي اوربا وفي باريس . وتفيد المعطيات المتوفرة في هذا المجال ان اول مركز ابحاث قد ظهر في بريطانيا عام ١٨٣١ وهو المعهد الملكي للخدمات الاتحادية لدراسات الدفاع والامن (**RUSI**) البريطاني والذي تاسس بمبادرة من دوق ولنغتون ، ثم الجمعية الفابية في عام ١٨٨٤[١٢].

في المقابل – ثمة من يرى ان مراكز الابحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية وكانت بدايتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي او لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار[١٣] .

فيما تعتبر ترشيحات اخرى مؤسسة منحة كارنيغي للسلام التي تأسست في تشرين الثاني /نوفمبر من عام ١٩١٠ بجهود شخصية للثري العصامي الامريكي ذو الاصل الاسكتلندي (اندرو كارنيغي) هي الكيان الاحق بهذه الصفة وان كان الهدف الابتدائي الاولي من انشائها ذو بعد فكري اخلاقي عولمي (**Globalization**) يتمحور حول

---

[١١] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي ، دفاتر السياسة والقانون ، الجامعة الهاشمية ، العدد ٦ ، ٢٠١٢ ، ص٥.

[١٢] انظر : عباس بوغالم ، مراكز الابحاث .. انتاج المعرفة ومسؤليات المثقف : مركز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد السياسات ، موقع اون اسلام ، ٢٠٠٥/٧/١٢ ، للمزيد انظر على الموقع www.onislam.net

[١٣] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص٦

الدعوة لمكافحة الصراعات والحروب عبر تقوية ثقافة القانون الدولي والمنظمات الدولية، الا ان التطور اللاحق لنشاطه في المجال السياسي وثق علاقته بوزارة الخارجية الامريكية وجعله منغمسا من ناحية الاعضاء والنشاط في صلب عمل مخازن التفكير.

كما مثل ظهور مؤسسة مجلس العلاقات الخارجية CFR في عام ١٩٢١ على يد الرئيس الامريكي ودروولسن حدثا مهما في تاريخ نشوء وانطلاق هذا النمو من المؤسسات لانه يمثل رعاية ئيس الدولة في النظام الديمقراطي للنخبة المثقفة وذات الخبرة .

ان هذه الاراء المتعددة في هذا الشان ان هي الا انعكاس بشكل او بآخر لموضوع النقاش حول دلالات ومعاني المصطلح الذي تركز في اصله ونشأته حول تقديم النصيحة والاستشارة في المجال العسكري وهنا يبرز تاريخ نشوء مؤسسة راند RAND الامريكية عام ١٩٤٦ ، باعتباره يؤشر منعطفا (مفصليا) هاما في تاريخ ظهور وتطور هذه الكيانات وفي اطار هذا النشاط حيث بدأت هذه المؤسسة عملها لخدمة شركة دوغلاس للطائرات ثم اصبحت مؤسسة مستقلة عام ١٩٤٨ ، اذ اهتمت بطيف واسع من المواضيع والقضايا الاستراتيجية العسكرية والسياسية والدبلوماسية بالغة الحساسية والبحث في اسسها وقواعدها .[١٤] .

في المقابل – ثمة من يرى ان مراكز الابحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية وكانت بدايتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي او لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار[١٥] .

اما في الوطن العربي فأن اول مركز ابحاث تم انشاؤه هو معهد البحوث والدراسات العربية الذي كان يرتبط بالجامعة العربية في القاهرة ، وكان ذلك عام ١٩٥٢ . وعلى اثر ذلك ، تم تاسيس فيما بعد المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ ، ثم تلاه مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في عام ١٩٦٨ ، ومركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٧٥ . ومنذ ذلك الوقت واخذت مراكز الابحاث في الوطن العربي

---

[١٤] انظر : د. بسمة خليل نامق ، مصدر سابق ، ص١٣٤-١٣٦ .

[١٥] انظر ، خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص٦ .

تنتشر بشكل واضح . والملاحظ هو ان تلك المراكز كانت في البداية مراكز ابحاث اكاديمية ترتبط بالجامعات او مؤسسات حكومية ، ومن ثم لحق بها تاسيس مراكز ابحاث خاصة غير حكومية وغير ربحية ، تبحث في المجالات السياسية ، الاقتصادية، الاستراتيجية ، الزراعية ، الصناعية ، الهندسية والتربوية .. الخ [١٦].

غير ان الدور الذي اضطلعت به مراكز الابحاث في الوطن العربي يختلف عن ما هو عليه في الغرب ، بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها (سوف نذكرالتحديات لاحقا) فهي لم تتبوأ مكانها الحقيقي ، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار او في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة . بل ان دور معظمها (باهتا) وغير فاعل في عملية التنمية الاجتماعية بكافة ابعادها ، وذلك ليس بسبب عجزها عن اداء هذا الدور بسبب المعوقات التي تحيط به ، بل يعود ذلك الى طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة انظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة الامريكية[١٧].

ومما يجدر ذكره هنا ، هو ان الكثير من مراكز الابحاث والدراسات ، قد تشكلت نتيجة لاحداث مهمة في تاريخ دولة ما ، او لتغيير طرأ مثلا على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، او بسبب قضايا ملحة قادت الى البحث عن حلول افضل . وعليه، فاننا نرى تطور ملحوظ وانتشار واسع للمراكز البحثية في العالم ، حتى ان عددها قد وصل بحسب مشروع مؤشرات مراكز الابحاث والفكر الى حوالي (٦٤٨٠) مركز متخصصا في مجالات متعددة[١٨] . وبهذا الرقم يبدو لنا ان الغرب قد ادرك وفي وقت مبكر ان العلم بات احد اسلحة العصر المهمة ، وعليه فان مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها، بل هناك المئات بل الالاف من مراكز الابحاث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديرها الدولة ادراكا

---

[١٦] انظر : بسمة خليل نامق ، مصدر سابق ، ص١٣٥ .

[١٧] انظر ، خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٤.

[١٨] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص١٠ .

منها باهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الامور، واغلبها تدعمها مؤسسات مدنية ، يشرف عليها كبار المسؤلين السابقين والخبراء، لا يعرفون سوى لغة العلم، ولا هدف لهم سوى التقدم بانفسهم وبلادهم نحو المستقبل[١٩].

المبحث الثاني: انواع مراكز الابحاث والفكر وطبيعة عملها ..

تختلف مراكز الابحاث الغربية عن الموجودة في الدول العربية سواء من حيث النوع او من حيث طبيعة العمل، وهذا يعود الى عدة اسباب منها الخبرة التي اكتسبتها مراكز الفكر الغربية عبر تاريخا الطويل ، اضافة الى البيئة التي تعمل داخلها وطبيعة الانظمة السياسية الغربية التي تؤمن باهمية تلك المراكز ودورها في صنع السياسات العامة وصنع القرار .

المحور الاول : انواع مراكز الفكر والابحاث ..

يجري تصنيف مراكز الفكر والابحاث بناء على معايير واسس تتصل بالتخصصات التي تعمل وفقها ، فهناك مؤسسات بحثية تركز على قضايا السياسة والشؤون العالمية ، وهناك مؤسسات اخرى تتبنى الابحاث المعنية بالسياسات المحلية ، بما فيها القضايا الاقتصادية بانواعها المختلفة ، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة ..الخ. كما تصنف المراكز وفق معايير اخرى، فهناك مراكز اكاديمية وهي التي تخضع للجامعات او تتبعها ، وهناك المراكز الخاصة ، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي اداريا او قانونيا ، وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة ، والتي تخضع لملكية القطاع العام . وهذا التصنيف لا يبتعد عن تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة الامريكية . وذلك بالاعتماد على عدة معايير والتي ياتي اولها يتمثل باستقلالها عن الاجهزة الحكومية او تبعيتها اليها او الى احدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (فضلا عن مراكز الابحاث المستقلة ، ومراكز الابحاث الرسمية التابعة للدولة) . وثاني هذه المعايير تخصصها او مجالات اهتمامها ، فهناك مراكز متخصصة في مجال معين ، بينما توجد مراكز اخرى ذات اهتمامات

---

[١٩] انظر : احمد شهاب ، مؤسسات الراي وصناعة القرار : اين مراكز الابحاث في دول الخليج ؟ ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٥/٤/٣٠ www.grc.kcorp.org

متنوعة واختصاصات متعددة ، فعلى سبيل المثال تعد مؤسسة (راند) متخصصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والاستراتيجية ، وغالبا ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الامريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الارهاب والامن القومي . وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية كما بينا سابقا ، كما تعرف مؤسسة امريكا انتربرايز American Enterprise Institute Foreign research بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة اذ تقدم اقتراحات اقتصادية[٢٠] . ويمكن تصنيف مراكز الفكر والابحاث الى ما يلي :

١- مراكز الابحاث الحكومية وشبه الحكومية : اذ ترتبط هذه المراكز بالدولة اداريا وماليا . وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياستها واحتياجات صانع القرار ، ومن المآخذ عليها اتسامها بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها وضعف استقلاليتها ومحدودية حريتها في انجاز البحوث ، كما ان هذا النوع من المراكز لا يشكل بيئة مولدة للافكار وكثير من نتاجها العلمي لا يتم نشره بسبب بيروفراطية القرار الاداري[٢١] .

٢- مراكز الابحاث الخاصة : مما يميز هذه المراكز الخاصة عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية هو عدم ارتباطها ماليا او اداريا بالقطاع الحكومي . وهي تنتمي الى مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية ، وتتصف باستقلالها في اعداد اجندتها واهتمامها البحثي وبرامجها ، وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة او الشؤون الدولية وتستمد مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة او رجال اعمال او هيئات داعمة للبحث العلمي او الوقف المالي[٢٢].

---

[٢٠] انظر : خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٢١] انظر : وليد عبد الحي ، دور مراكز الابحاث في صناعة القرار السياسي الاردني ١٩٨٩-٢٠١٠ ، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٦ .

[٢٢] انظر : خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص١٦ .

٣- مراكز ذات الطابع الاكاديمي: وهي مراكز تابعة او خاضعة لجامعات او مؤسسات تعليمية بعضها يكون مستقلا، ويعتمد على اكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق، ويتاتى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة، اما من ميزانية الجامعة او من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، او من شركات كبرى او من رجال الاعمال. وتتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الاكاديمية العامة، وتقديم الدراسات الاستشراقية بعيدة المدى. بعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية ويمنح درجات اكاديمية عليها[٢٣].

اما جون ج همر John J. Hamre فيصنف مراكز الفكر الى صنفين[٢٤]:

١- من الاعلى الى الاسفل Top-Down ويعني بها تلك المراكز التي يقع انشاؤها وتمويلها من جهة الحكومة او الاحزاب السياسية التي تتنافس على المستوى الوطني، ولكن هذه المراكز تتصف بالضعف بسبب حصولها على التمويل الحكومي، الذي قد يقلل من مهنيتها ، فتكون اسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار.

٢- المراكز التي تصنف من الاسفل الى الاعلى Bottom-Top، وهي مختلفة تماما عن التصنيف الاول، اذ تقع هذه المراكز تحت مظلة المجتمع المدني، وتكثر في الولايات المتحدة الامريكية ، تستمد تمويلها من التبرعات غير المشروطة ، وتكون حرة في عملها ، بعيدة عن توجيهات الحكومة ، اي انها مستقلة ماليا واداريا عن الحكومة وعن صانع القرار .

وثمة تصنيف اخر لمراكز الفكر والابحاث يتخذ معايير مغايرة وهي :

١- معيار التوجه السياسي والايديولوجي مثل معهد بروكيغيتز ذي التوجهات الليبرالية ، وهيئة التراث ذات التوجهات الاكثر محافظة .

٢- مجال الاهتمام : اذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة ، مثل مركز الابحاث المهتمة بقارة او مناطق جغرافية معينة ، على سبيل المثال مركز الدراسات

---

[٢٣] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص١٧ .

[٢٤] انظر : خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص١٧ .

الاسيوية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، مركز الدراسات الفلسطينية ، مركز دراسات الشرق الاوسط . بينما تركز مراكز اخرى اهتمامها بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية او استطلاعات الراي .

٣- التمويل : هناك مراكز ابحاث تجمع بين اكثر من مصدر تمويل ، بعضها حكومي وبعضها الاخر مؤسسات داخلية او منظمات ومانحيين دوليين ، وقد يطلق على بعض هذه المراكز اسم (مراكز شبه رسمية).

٤- اساليب العمل : وتقوم اغلب مراكز الابحاث بالجمع في انشطتها بين اصدارات الكتب والمنشوارات وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات[٢٥] .

المحور الثاني : اهمية مراكز الفكر والابحاث .

تضطلع مراكز التفكير عادة بمهام تتمثل في ان تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم ، وان تخدم المصالح العامة والفرد وصناع القرار . وتختلف مراكز الابحاث والتفكير في الولايات المتحدة الامريكية عن غيرها من المراكز في الدول الاخرى من ناحيتين، اولهما : ان المراكز الامريكية تتوجه مباشرة الى اصحاب القرار السياسي والاقتصادي والعسكري . ثانيهما : ان اصحاب القرار يتجهون عادة الى مثل هذه المراكز من اجل بناء تصورات او بلورة قرارات ، او تكوين رؤى عن اي امر تحتاجه الادارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها . وبشكل عام فأن الدور الاساسي الذي تقوم به مراكز الابحاث يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والادارة في المجتمع ، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية[٢٦] . ومن الادوار التي تضطلع بها مراكز الفكر والابحاث في الدول المتقدمة ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، نذكر :

---

[٢٥] انظر : علي الدين هلال ، دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع ، ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي – التحديات والافاق ، مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، الشارقة ، ٢٣-٢٠٠٥/١١/٢٤ .

[٢٦] انظر : خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٥.

١- التفكير للحكومات من خلال تقديم الافكار الجديدة ، والرؤى الابداعية ، وترشيد السياسات العامة ، لذا نجد ان خطة مارشال لدعم اوربا واعادة بنائها بعد الحرب العالمية الاولى جاءت من معهد بروكينغز .

٢- الدخول كطرف توفيقي بين الاطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة كتقريب وجهات النظر المتباينة حول اعداد سياسات معينة .

٣- القيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز والقرار .

٤- توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤلين عند الحاجة .

٥- ممارسة دبلوماسية المسار الثاني او الموازي (تلعب وزارة الخارجية دور دبلوماسية المسار الاول) من خلال ارسال بعض خبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية معينة للتفاوض بشان قضايا محددة ، كما حصل قبل (اتفاقية اوسلو) عندما قام (تيد لارسون)– رئيس معهد ابحاث السلام في اوسلو – بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وكما حصل ايضا في الدور الذي لعبه (جيمي كارتر) في قضايا عالمية مختلفة ، كقضية جنوب السودان .

٦- مرافقة خبراء مراكز الابحاث والفكر للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض[٢٧] .

٧- توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة ، ففي كثير من الاحيان يتم اختيار وتكليف بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا ، والعكس ايضا صحيح ، اذ ان كثير من المسؤلين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في هذه المراكز كخبراء او باحثين او مستشارين في الادارة العليا او مجالس الامناء ، فعلى سبيل المثال، ان كل رئيس جمهورية في الولايات المتحدة الامريكية يقوم بتعيين حوالي

[٢٧] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص١٥ .

(٤٠٠٠) مسؤل حكومي ، منهم (٢٢٠٠) كمستشارين واعضاء في اللجان المختلفة ، وعادة ما يتم اختيار هؤلاء حصرا من مراكز الابحاث . منهم مثلا (هنري كيسنجر، صاموئيل هنتنغتون ، دونالد رامسفيلد ، فرانسيس فوكوياما ، كونداليزا رايس) بل ان (٦٠%) من مساعدي وزراء الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية جاءوا من مراكو الفكر والابحاث .

٨- لعب دور القناعة الاعلامية للمسؤلين الكبار ، عندما يعتمدون على بعض مراكز الابحاث المقربة في ارسال رسائل استباقية او تعابير فورية او اشارات دبلوماسية غير مباشرة الى بعض الاطراف حول قضايا او ازمات معينة .

٩- تمثل المراكز البحثية قناة اتصال غير مباشرة او غير رسمية بين كبار صناع القرار في الدولة وبعض الاطراف الخارجية لمعرفة مواقفها واطروحاتها وارائها السياسية وطبيعة ادوارها واهتماماتها والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة في انشطة علمية مشتركة او دعوة هذه الاطراف الى الندوات والمؤتمرات التي تعقدها تلك المراكز.

١٠- تمثل مراكز الفكر مجسات للاستشعار المبكر واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي استنادا الى قواعد علم المستقبليات لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي المستقبلي .

١١- ترشيد او عقلنة القرار السياسي للمسؤلين وصناع القرار لتقليل احتمالية الخطأ والفشل او تحقيق سياسة معينة .

١٢- تشكيل الراي العام من خلالها دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة او تحقيق سياسة معينة.

١٣-ان مراكز الابحاث تشكل صلة الوصل بين عالم البحث والدراسة وعالم السياسة فهي التي تمد الجسور بين المعرفة والسلطة [٢٨].

والسؤال الذي يطرح امامنا هو : ما سر نجاح مراكز الابحاث والفكر في الولايات المتحدة الامريكية ؟

فقد اتضح من خلال ما تقدم ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الاولى في اهمية وتاثير وفاعلية مراكز الفكر والابحاث على مستوى العالم ، فما هي الاسباب التي تقف وراء هذا النجاح ، يمكن ايجازها بالشكل التالي :

- الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الامريكي .
- غياب الانظباط الحزبي الصارم ، مما يفسح المجال لحرية العمل الموضوعي الرصين من قبل المراكز البحثية .
- التبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية والشركات الخاصة والتي تصب في مصلحة المراكز البحثية ، حيث شكل التمويل مصدر حياة لمراكز الابحاث والدراسات فهو الذي يمنحها التفوق والاستمرارية ، لذا قيل ان مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية هي نتاج للزواج بين الاثرياء من جانب واصحاب الفكر من جانب اخر ، فيحلو للبعض ان يسميها (محلات السياسات) فقد وصل حجم ميزانية مؤسسة (راند) عام ١٩٩٨ الى (١٠٠) مليون دولار على سبيل المثال .
- احترام الاراء والافكار التي تخرج من رحم هذه المراكز من قبل صناع القرار في امريكا لذا نجد ان الابحاث والدراسات التي تخرج من هذه المراكز تجد طريقها الى صناع القرار ، وكذلك الدوريات التي تصدرها هذه المراكز . كما هو الحال مع مجلة الشؤون الخارجية الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية ودورية الشرق

---

[٢٨] انظر : جواد الحمد ، برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي – ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي :التحديات والافاق ، مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، الشارقة ، ٢٣-٢٠٠٥/١١/٢٤ ، ص٦.

الاوسط الصادرة عن معهد الشرق الاوسط ، ومجلة السياسة الخارجية الصادرة عن معهد كارنيجي للسلام العالمي وغيرها[٢٩].

اما فيما يتعلق بمراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي وطبيعة ادوارها فيمكن القول ان مراكز الابحاث في الوطن العربي يغلب عليها الارتباط اما بالقطاع الحكومي او بالجامعات العربية ، اما المراكز البحثية ذات الارتباط بالقطاع الخاص ظهر دورها وحراكها حديثا نسبيا ، ويمكن تلخيص اهم ادوارها بما يلي :

- ❖ النشر العلمي سواء في قضايا ساخنة او قضايا موضع اهتمام الراي العام العربي .
- ❖ تنظيم الانشطة العلمية مثل المؤتمرات وورش العمل وغالبا ما يكون في قضايا ومجالات سياسية او تغييرات دولية تقع ضمن اهتمام صناع القرار الرسمي وبذلك يتم توفير التمويل اللازم لها من وزارات او قطاعات حكومية معينة او صناع القرار في الدولة .
- ❖ اعداد الدراسات الاستشارية الخاصة وفق تكليف من صناع القرار في قضايا عامة او حساسة وعادة هذه الدراسات الاستشارية لا تخضع للنشر ، وغالبا هذه الدراسات تتناول تحليل المشكلات ووضع الاقتراحات والتوصيات للتعامل معها ، وغالبا التكليف يتم في حالة وجود علاقات شخصية بين صناع القرار وادارة مراكز الفكر .
- ❖ المتابعة للمستجدات في الاتجاها العالمية وفي شؤون المنطقة او توفير الملخصات حول هذه المستجدات لصناع القرار .
- ❖ العمل على دراسة واجراء استطلاعات للراي العام المحلي حول قضايا او قرارات قبل او بعد صدورها ، او العمل على تحديد الاحتياجات ومتطلبات الشعب ، وغالبا ما تخضع هذه الاستطلاعات للاطلاع الخاص وليست للنشر[٣٠] .

ان تلك الادوار التي تلعبها مراكز الابحاث جعلت الحاجة اليها ضرورية بالنسبة لصناع القرار السياسي ، لرسم السياسة العامة للدولة ، والتخطيط الاستراتيجي الناجح ،

---

[٢٩] انظر : خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٧.

[٣٠] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص١٨ .

بعيدا عن السطحية في التفكير والارتجال والاستعجال في القرارات ، بل لا يمكن بناء دولة متقدمة ما لم تكن مراكز الابحاث والفكر فيها متقدمة وفاعلة في عملها .

المبحث الثالث : مراكز الفكر والابحاث في رسم السياسات العامة وصنع القرار في العراق .

شكل عام ٢٠٠٣ حد فاص في التطور الافقي والعامودي لمراكز الفكر والابحاث في العراق . فقبل عام ٢٠٠٣ كانت مراكز الفكر والابحاث محدودة العدد ، وضعيفة الدور ، ومسلوبة الارادة لصالح النظام الحاكم وفلسفته السياسية ومقتصرة على المراكز الحكومية ، ولم تكن نظرة رجال الحكم الى مخرجات هذه المراكز نظرة ايجابية بسبب العقلية الفردية والارتجالية لرجال الدولة . ولكن بعد هذا التاريخ اخذت مراكز الابحاث نوعا ما تعزز دورها ، فظهرت مراكز متخصصة في مختلف المجالات العلمية (الانسانية والعلمية الصرفة) وفي مختلف الامتدادات الجغرافية (وطنية – اقليمية – دولية) بعضها غير حكومية تأسست بمبادارت فردية او حزبية او فئوية (وطنية – اجنبية) وبعضها الاخر حكومية .

الا ان اغلب المراكز البحثية غير الحكومية تعاني من مشاكل كثيرة تعوق عملها وتمنعها من لعب دور فاعل في صنع القرار السياسي العراقي ، بل ان كثيرا منها واجه او يواجه عملية الاندثار والحل . اما بالنسبة للمراكز البحثية الحكومية فيجب التمييز بين المراكز التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتلك التي تعمل خارج وزارة التعليم . ففيما يتعلق بالمراكز البحثية خارج وزارة التعليم نجد ان عددها محدود ويكاد يقتصر على مركز او مركزين في بعض الوزارات ، فمثلا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لديها المركز الوطني للبحوث والدراسات والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية ، ووزارة العلوم والتكنولوجية لديها مركز المعلومات العلمية ومركز تصفية المنشأت النووية وغير معروف بالنسبة للمركز الاخير هل هو مركز بحثي حقيقي او لا ، ووزارة النقل لديها مركز البحوث والدراسات وهو في الاصل قسم اداري اكثر منه مركز بحثي حقيقي ، ووزارة الثقافة لديها المركز الوطني لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة ،

ووزارة النفط لديها مركز تقنية المعلومات والاتصالات . وعند الدخول على موقع هذه المراكز على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) تجد اكثرها مواقع هزيلة من حيث الاخراج والمحتوى ، ولا يمكن باي حال من الاحوال ان تسهم في صنع السياسة العامة للوزارات التابعة لها ، فضلا عن السياسة العامة للبلد ، وللافت للنظر ان الوزارات الحيوية والمهمة كوزارة الدفاع والداخلية والخارجية لا تضم في تشكيلاتها أية مراكز بحثية ، حسب ما توصلنا اليه عند تدقيق هيكلية الوزارات . في وقت نجد ان هذه الوزارات هي احوج ماتكون الى خدمات مراكز ابحاث حقيقية تشارك وتساعد المسؤلين فيها على رسم السياسة العامة لوزاراتهم مستفيدين من تجربة زملائهم في الولايات المتحدة الامريكية .

اما بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، فان العدد الاكبر من المراكز البحثية الحكومية يوجد في تشكيلاتها ، اذ يبلغ العدد لحد عام (٢٠١٣) حوالي (٨٥) مركز بحثي في مختلف الاختصاصات العلمية والانسانية والعلمية الصرفة . لكن هذه المراكز والوحدات البحثية على كثرتها النسبية قياسا للوضع العراقي فهي تعد محدودة التاثير والاهمية في رسم السياسة العامة للوزارة ، ناهيك عن رسم السياسة العامة للدولة[٣١]، والاسباب كثيرة وهذا ما سنلقي الضوء عليه لاحقا .

المحور الاول : المعوقات والتحديات التي تقف امام عمل مراكز الفكر والابحاث في العراق ..

يبدو ان التخلف في مجال البحث العلمي قد انعكس بصورة او باخرى على هذه المراكز، يضاف الى ذلك العدد الكبير من المعوقات والتحديات التي تواجه تلك المراكز، منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بعمل مراكز الابحاث ، او بالقيود المفروضة على حريات عملها ، سواء ما يخص حرية تسجيل مراكز الفكر والابحاث ، او ما يتعلق

[٣١] انظر : خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٨-٩ .

بهامش الحرية الممنوحة لتلك المراكز في آليات العمل ، الى جانب مشكلة العشوائية في العمل وضعف اليات التعاون[٣٢] .

ومن خلال متابعتنا لواقع مراكز الابحاث والفكر في العراق نلاحظ نقطتين مهمتين :

١) انها ما زالت حديثة ، اخذت منذ سنوات ليست بالبعيدة بالنمو والانتشار وهي ما زالت بحاجة الى الدعم والرعاية وتذليل العقبات امامها .

٢) ان هناك وضعا مزريا لهذه المراكز في انتاجها العلمي وادوارها التي ينبغي ان تضطلع بها ، سواء في مجال رسم السياسة العامة او في مجال ترشيد اتخاذ القرار وصنعه [٣٣].

وهنا لابد من بيان اهم المشكلات (وليس جميعها) التي تعيق عمل مؤسسات البحث العلمي في العراق والتي تحد من دورها ونشاطها وهي :

١- مشكلة التمويل : بسبب ضعف الانفاق الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي ، مما يخلق مشكلة لهذه المراكز في الاستمرارية في الابداع والابتكار وانتاج الافكار الجديدة ، ويكفي للدلالة على حجم هذه المشكلة ان نعرف ان حجم الانفاق الحكومي في العراق على البحث العلمي عام ٢٠١٢ هو (٠.٨)[٣٤] ، وهي بذلك تتشابه مع اغلب الدول العربية من ناحية الانفاق على البحث العلمي ، في حين جاءت السويد الاعلى بنسبة (٣.٨%) ، ثم الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (٣.٦%) ، ثم سويسرا واليابان (٢.٧%) ، ثم اسرائيل بنسبة (٢.٦%) ، ومن ثم فرنسا والدنمارك (٢%) ، وهذه النسب تبين مدى ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي في العراق[٣٥].

---

[٣٢] انظر : خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

[٣٣] انظر : المصدر السابق ، ص٣١ .

[٣٤] انظر : وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء ٢٠١٦.

[٣٥] انظر : خالد غزال ، مراكز الابحاث العربية وهزال انتاج المعرفة ، صحيفة الحياة اللندنية ، الجمعة ٢٦ اذار ٢٠١٠..

٢- ضعف ثقافة التفكير المنهجي لدى الكثير من المسؤلين وصناع القرار في الادارة العليا ، ونظرتهم الى مراكز الابحاث على انها انفاق هامشي ، ونشاط ترفي يقصد الوجاهة الاجتماعية والاقليمية والدولية .

٣- تبعية اغلب مراكز الفكر والدراسات للحكومة وخضوعها لتوجهها بسبب ضعف مساهمة القطاع الخاص ، مما ينعكس على موضوعية واستقلالية عمل المراكز .

٤- غياب المؤشرات العلمية لقياس اداء ومهنية مراكز الفكر والدراسات .

٥- عدم وجود نظام فاعل لجذب وتحفيز الكفاءات على الابداع والابتكار والعمل في مراكز الابحاث .

٦- ضعف القدرات والامكانيات التسويقية للانتاج المعرفي والنشر العلمي[٣٦] .

٧- ان التركيز على القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز الابحاث وهيئات الدولة والمجتمع ينبغي ان لا ينسينا ان هذه العلاقة قد احتضنها سياق جديد هو العولمة ، مما يطرح تحديات جديدة تتعلق بتاثير العولمة في هذه الاعمال والنشاطات والاهتمامات البحثية ، وكذلك في تصميم البحوث وتنفيذها ، ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك .

٨- التسيس ، فمع انتشار مراكز الابحاث ، اتسم بعضها بطابع ايديولوجي ، مما ادى الى تسيسها ، فمن الناحية المنهجية ، لا شيء يمنع مراكز الابحاث من ان يكون لها تفضيلاتها واولويات ايديولوجية وسياسية ، غير ان المقصود ب(التسيس) هو ان يفقد مركز ما صفة الموضوعية ، وان يجري جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة مسبقا .

٩- ضعف المعلومات وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة حتى يتسنى للباحثين استخدامها ، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر ، لا سيما انها الاساس لاعداد الابحاث والدراسات ، يضاف الى ذلك الافتقار الى الكتب والدوريات خاصة تلك التي تتعلق بالقضايا المعاصرة ، اضافة الى قلة البيانات اللازمة لاجراء البحث وانعدامها كليا . خاصة ما يتعلق بقضايا تعدها

---

[٣٦] انظر : خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٨ .

الدولة حساسة ، ونضيف الى ذلك صعوبة الحصول على بيانات واحصاءات من جهات حكومية .

١٠- العشوائية في العمل وضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الفكر والدراسات الخاصة والحكومية والاكاديمية . وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الابحاث الداخلية والعربية والعالمية ، لنقل الخبرة وتاسيس شراكة معرفية .

١١- انعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل المراكز ، فثمة قيود سياسية وامنية مفروضة على عمل المؤسسات البحثية ، مع انعدام التواصل بين المراكز البحثية والحكومة ، خاصة وانه يوجد نوع من التجاهل او ضعف الثقة بين المسؤلين وصناع القرار تجاه مراكز الابحاث[٣٧] .

المحور الثاني: مقترحات لتفعيل دور مراكز الفكر والابحاث في عملية صنع القرار وصنع السياسة في العراق.

ان هذا الاستعراض الموجز لواقع مراكز الابحاث في العراق يقتضي من المسؤلين وصناع القرار اتخاذ خطوات جدية لمعالجة السلبيات الموجودة وترسيخ الايجابيات للنهوض بدور هذه المؤسسات الحيوية في عملية عملية صنع القرار السياسي في العراق من خلال :

١- تأمين الاحتياجات الضرورية لمراكز الابحاث من خلال (منح حكومية) تقدم على اثر تطبيق شروط مناسبة يمكنها توليد الاعتقاد الكافي بجدوى المؤسسة. ويمكن ان تكون تلك المنح عبر ميزانية وزارة التخطيط او يتم دعم كل توجه بحثي من خلال الوزارة التي تشارك في الاتجاه او عبر الجهة المسؤولة عن مؤسسات المجتمع المدني. والمهم ايجاد ميزانية مستقرة يتسنى للمؤسسات البحثية ان تؤدي دورها من خلالها. وقد يتم ذلك من خلال تشجيع دافعي الضرائب ، بدفعها الى تلك المراكز مقابل الإعفاء منها امام مؤسسة جباية الضرائب . ويدخل في هذه النقطة ضرورة ايجاد قاعة او اكثر في كل محافظة

[٣٧] انظر : سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سابق ، ص٢١-٢٤ . .

تحتوي على مساحة مناسبة ومستلزمات تهيئ لعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية التي تعتبر اهم المفردات في اعمال مراكز الابحاث.

٢- اعادة النظر في القوانين والانظمة والتعليمات المرتبطة بمراكز الابحاث والدراسات في العراق لمنع الفوضى والارتباك الذي يسودها ، واعطاء الصفة القانونية لهذه المؤسسات كموجهات وعناصر دعم سواء في صنع القرار ورسم السياسة العامة للوزارات والمؤسسات التابعة لها او في رسم السياسة العامة وصنع القرار الوطني .

٣- بناء منظومة مؤسسية وطنية تاخذ بنظر الاعتبار ما يصدر عن هذه المراكز من مخرجات لاعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة ، او ترك العمل بالعقلية الارتجالية غير المحترفة في العمل المؤسسي العراقي .

٤- تاسيس مراكز ابحاث في كل وزارة من الوزارات العراقية يكون ارتباطها بمكتب الوزير مباشرة تضم باحثين متفرغين مهمتهم رصد القضايا والتطورات المختلفة الداخلية والخارجية واعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم .

٥- ربط مراكز الابحاث الوطنية بالمراكز الاقليمية والدولية المناظرة ، مع اعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث .

٦- بالنسبة لوزارة التعليم العالي العراقية ، يمكنها الاستفادة من مراكز الابحاث لديها في اعداد المناهج التدريسية للطلبة في الجامعات ، على ان توفر لهذه المراكز البنية التحتية اللازمة من الدعم والتمويل والتدريب .

٧- ضرورة رسم استراتيجية واضحة للغاية التي من اجلها يتم تاسيس مراكز الابحاث وعلى اعلى المستويات ، وان يكون لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي دور كبير ومؤثر في رسم هذه الاستراتيجية .

٨- ادراك ان المراكز البحثية ليست صرحا يقام على التجربة والخطأ والميول والرغبات المعلبة الجاهزة ، بل هي عقل مفكر قد يتوافق احيانا مع بعض

منطلقاتنا الفكرية ، واحيانا اخرى قد يتقاطع معها بشدة ، وفي كلا الحالتين يجب احترام دورها والسير على هدى استشاراتها مع توفير الحرية اللازمة لها لتنجز عملها بموضوعية واحترافية .

٩- ان يكون للقطاع الخاص اهتماما جدي بهذه المراكز من حيث الدعم والتمويل والاستفادة من خدماتها وقطعا هذا يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية للقطاع الخاص فضلا عن الثقافة السياسية للمجتمع بشكل عام .

١٠- إن تحويل الحكومة من معارضة عن آراء الاخرين ومؤسسات البحث ومستبدة برأيها لا يتم من خلال إبداء النصائح والارشادات ، ولكنه يأتي عبر اختيار الشعب لممثلين واعين يفهمون معنى المسؤولية ويحترمون معنى العلم ونتائجه ويعتمدون التخطيط والعلمية بدل العشوائية والتخرص ، وهذا الامر من شأنه ان يكفل وصول حكومة (حكيمة) ، تعتمد التخطيط والعلمية والمشورة في رأيها وهذا يؤدي بشكل تلقائي الى فسح المجال امام المؤسسات البحثية ان تقوم بدورها المناسب، وتقديم المشورة والرأي في كل ما تراه مناسبا.

١١- قيام الوسائل الاعلامية بدور التثقيف والتفريق بأهمية المؤسسات البحثية، وماهو تأثيرها على السياسة العامة للبلد، ومعطيات هذا التأثير على الحياة العامة؟ ومن جهة اخرى فسح المجال امام تلك المؤسسات للتعريف بنفسها، وعرض نتاجاتها وما تقوم به من نشاطات عبر وسائل (الاعلام) المختلفة.

١٢- إطلاق مشروع البنك المركزي للمعلومات ويتم تحقيقه عبر مختصين يقومون على جمع المعلومات الصحيحة، وحجب ما يضر بالسيادة الوطنية والأمن القومي للبلد منها ، وتهيئتها في موقع كبير يمكن الافادة منه من قبل الجميع، بالاضافة الى فروع اخرى (للبنك) تقوم بنفس الغرض[٣٨] .

---

[٣٨] انظر : نعمة العبادي ، مراكز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، ٢٠٠٩ ، ص٣-٤ .

الخاتمة ..

اصبحت مراكز الفكر والابحاث التي اخذت بالتزايد في الاونة الاخيرة عالميا مؤشر على تقدم الدول وتطورها الحضاري ، ولم يكتفي دورها على العمل الاكاديمي فقط بل اخذت تلك المراكز بلعب دور مهم في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي في الدول الاوربية بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص . ان اغلب عمل مراكز الفكر الامريكية هو اعداد ونشر الدراسات والبحوث الخاصة بمختلف جوانب نشاطات المجتمع والدولة ذات الطابع الحساس والاستراتيجي لذلك يكون نشاطها بتماس مباشر مع مؤسسات السلطة ودوائر صنع القرار المختلفة ، وبالتالي فمن البديهي انها تتبادل وهذه المؤسسات المعلومات والحقائق باعتبارها الخامات والمصدر الاولي الاساس الذي ستجري عليه عمليات التحليل والتفكيك والتركيب وما تبني عليه البحوث والدراسات التي ستعود كمخرجات تقدمها مؤسسات مخازن التفكير الى الجهات المعنية لتستفيد منها .

ان طبيعة النظام السياسي الديمقراطي للدول المتقدمة وانفتاح وشيوع وحرية تداول ونشر المعلومات فيه من جهة ، وانتقال الافراد والكوادر والخبرات بين مؤسسات مخازن التفكير ومؤسسات الدولة والادارات الحكومية من جهة اخرى ، كل ذلك ساهم في خلق بيئة تؤمن سيولة وتدفق عالي للمعلومات بين كل من مراكز الفكر ومؤسسات الدولة . ان التقدم الذي شهدته انظمة الاتصالات والمواصلات البعيدة المدى قد وسع كثيرا مجال وتاثير التعاون بين المؤسسات والباحثين .

في العراق فاننا نشهد ضعف لدور مراكز الفكر والدراسات وذلك يعود الى وجود عدة اسباب وتحديات وصعوبات تواجهها منها انها مراكز حديثة النشأ ولم تاخذ حقها في العمل بحرية كما هو الامر في الدول المتقدمة نتيجة طبيعة الانظمة السياسية من جهة وضعف التمويل وارتباطها جميعا بالمؤسسات الحكومية من جهة اخرى ، اضافة الى ضعف خبرة العاملين فيها وانعدام الثقة تجاهها من قبل صناع القرار والمسؤلين ، اضافة الى صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدهم على تكوين ارائهم خاصة المعلومات

التي لها مساس بالمؤسسات الحكومية ، كل هذا وغيرها من الاسباب ساعد في انعدام دور مراكز الفكر والدراسات في العراق . وبالتالي فان هذه المراكز ولكي يكون لها دور فاعل في رسم السياسة وصنع القرار في العراق فهي بحاجة اولا وقبل كل شي الى التمويل الخاص المستقل عن الحكومة لكي يكون لديها رايها الخاص الانحيازي بعيدا عن التسيس ، كما انها تحتاج الى التعاون بينها وبين المراكز الاقليمية والعالمية ليتم تبادل الخبرة والمعلومات فيما بينها ، كما تحتاج الى بناء جسور من الثقة بينها وبين المسؤلين الحكوميين ليتم تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم ومن ثم تبادل الادوار بين كليهما.

ملخص

تعتبر مراكز الابحاث والدراسات ظاهرة عالمية وفاعلا اساسيا في عملية صنع القرار واعداد السياسات العامة للدول وخاصة في المجتمع الغربي . فالبحث العلمي يعد من اسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري فهو جهد منظم من الانتاج الفكري الذي يهدف الى صناعة الحياة وتحقيق التطور والنهضة والعمران وبناء المستقبل . اذ انه من المعروف ان تقدم الامم ونهضتها الحضارية مرهون بعدة متغيرات ياتي في مقدمتها رعايتها واهتمامها بتطوير البحث العلمي . لقد ادت وتؤدي مؤسسات الفكر والراي think – thank دورا بارزا في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام وللولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص وقد كان لهذه المراكز دورا بارزا واساسيا في كثير من قضايا السياسة الخارجية الامريكية في عموم الشؤون الدولية . وهو ما جعلها في نظر بعض المتابعين بمثابة الخطوط الخلفية للبيت الابيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وغيرها من المؤسسات الفاعلة في توجيه دفة الاستراتيجيات الامريكية في العالم .

ويمكن القول ان الدور الاساسي المنوط بهذه المراكز يتمحور حول تحليل الواقع المعاش انطلاقا نحو تقديم رؤى مستقبلية من اجل النهوض بواقع جديد او تطوير الواقع الحالي الى مستوى افضل بما يخدم اهداف ومصالح الدول العليا وأمنها القومي، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة الى تسمية هذه المراكز بخزانات التفكير، او مستودع الافكار

Think Tanks ، وهي تسمية ذات دلالات تعكس الواقع الفعلي لتأثير هذه المؤسسات على عصب صنع القرار في بلدان العالم لا سيما ما يسمى بالعالم المتقدم .
في الوطن العربي فأن اللافت للنظر ان مراكز الابحاث فيها كانت في الفترة الماضية مجهولة الدور والوظيفة ، ولم تكن تملك اي دور ثقافي وبالتالي سياسي ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد فرضت ظاهرة مراكز الابحاث وجودها ، واتسع نشاطها ، وزاد حراكها عربيا . والامر نفسه ينطبق على مراكز الابحاث ودورها في العراق ، فلم يكن لها اي دور يطلق قبل عام ٢٠٠٣ ، وان كان ما زال دورها ضعيف جدا بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة بنظيراتها في بلدان عربية اخرى ومن ثم عالمية . وهذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة التي تنقسم الى ثلاث مباحث رئيسية في المبحث الاول نشير الى مفهوم مراكز الابحاث وتطورها التاريخي ، وفي المبحث الثاني انواع مراكز الابحاث ودورها في الدول المقدمة ، اما في المبحث الثالث فسوف نتناول مراكز الابحاث في العراق ووضعها القانوني واهم التحديات التي تحد من عملها .

Research and studies centers are a global phenomenon and a key factor in the decision-making process and the preparation of public policies of countries, especially in Western society. Scientific research is one of the names of the activities practiced by the human mind is an organized effort of intellectual production, which aims to make life and achieve development and renaissance and building and building the future. The think tanks have played a prominent role in shaping the foreign policy of developed countries in general and the United States in particular. These centers have played a prominent and fundamental role in many foreign policy issues in international affairs. In the Arab world, it is remarkable that the research centers in the past period were unknown role and function, and did not have any cultural role and therefore political. However, the phenomenon of research centers imposed its presence, expanded its activities and increased its mobility Arabic. The same applies to research centers and their role in Iraq. It had no role to play before 2003, although its role remains very weak after 2003 compared with its counterparts in other Arab countries and then globally.

In the Arab world, it is interesting to note that the research centers were in the last period unknown role and function, and did not have any cultural role and therefore the political, and in spite of that, has imposed the phenomenon of research centers presence, and expanded activity, and increased mobility Arab. The same applies to research centers and their role in Iraq. It had no role to play before 2003, although its role remains very weak after 2003 compared with its counterparts in other Arab countries and then globally. This is what we will address in this study, which is divided into three main topics in the first topic. We refer to the concept of research centers and their historical development. In the second section are the types of research centers and their role in the countries that provide them. In the third topic we will address the research centers in Iraq and their legal status. Limit its work.